اليه مالا على ان يصوغ ويعمل واشترط صياغة بدرهم فما زاد كان
بينهما جاز عمل العامل بما هذا كان اجيرا وما كان من الربح
فهو بينهما على ما شرطا وان اشترط صياغة بدرهم فما زاد
فالربح كله لرب المال وللعامل اجر مثله وهو قراض
فاسد قال ابن القاسم ومن اخذ
مالا قراضا على ان لرب المال شيئا معلوما من الربح وما بقي
بينهما فهو فاسد وعمل على قراض او وضيعة ان الربح لرب
المال وللعامل عليه ويكون للعامل اجر مثله وهو قراض
فاسد كله لكان للعامل اجر مثله فيما عمل قال مالك
وان اشترط العامل ان يعمل معه رب المال في المال لم يجز
وان نزل رد العامل الى اجر مثله قال مالك ولا يجوز لرب
المال ان يشترط على العامل ان يخرج بالمال الى موضع
يشتري فيه البضاع اذا كان يجب عليه الا يشتري الا ان يبلغ
الى ذلك الموضع وكذلك ان اشترط عليه ان يحمل معه
بضاعة حتى يبيعها من البزازين او على الشيوخ ولا يعمل في غيرها
قال ابن القاسم وان نزل كان العامل اجيرا فيما

باب من مسائل الشركة

قال المغيرة

قلت لابن القاسم ارايت ان اشترى قصار ان او حداد ان
او غيرهما من اهل الصناعات بعرض احدهما وعمل الآخر
فقال قال مالك اذا اشترك اثنان بعرض احدهما او غلاب البيوع او
البيوعين وعمل الآخر في المال بينهما قال ابن القاسم وان
طال مرض احدهما او غيبته ان عمل الحاضر او الصحيح واجب
ان يجعل نصف عمل شريكه الغائب او المريض من غير شرط كان
بينهما في اصل الشركة فلا بأس بذلك وان كانا اشتركا
ازمن مرض منا مرضا طويلا او غاب غيبة طويلة فجاء على الآخر
بحيث يبيعها بالشركة بما حسن ويكون ما عمل الآن يوم مرض
احدهما او غاب بينهما على قدر عملهما وما عمل الصحيح او الحاضر

بعد الغيبة بذلك للعامل ولا يكون لصاحبه منه شيء قلت
ارايت ان دفعت الى بياع الثوب الجديد فباع الذي دفعت اليه
الثوب واحببت شريكي ان يكون لي ان الزم شريكي الثوب قال
نعم لان عهدتك وقعت عليهما قبل اختيارك فهما ضمن
كل منهما صاحبه قال ممدود من قول مالك في كتاب ابن حبيب
في الرجل يشتري الشيء للتجارة فيغيب الرجل ولا يعلم له شيء
حتى اذا ابرغ بالاشتراء اشتركه ان الشركة لم لازمة وانما
كان ابراءه لذلك لتجار اهل تلك السلعة واهل سوقها كان
مشتريها الاول من اهل تلك التجارة او غيرهم اذا كان انما
يشتريها للتجارة وانما يختلف ذلك في الشريك فان كان
من اهل تلك التجارة وجبت الشركة وان لم يكن من اهلها
لم تجب له وسواء اشتركه قبل تمام الشراء او وهو يسوم او
استشركه بعد تمام الشراء لا تلزم الشركة الا اهل تلك
التجارة ولا تلزم لغيرهم الا ان يحبوا بالقول او بمن كان
منه اليه كبعد عمم من اجله قال عبد الملك وسمعت اشترا
سلعة للتجارة وبوقعها فوع من اهل تلك التجارة فقالوا
له اشركنا فسكت حتى اذا ربح يا اشترا ان يشركهم
فليس ذلك له ولو شركهم لجمع بالاول حين قال له اشركنا
فسكت اعتم فلما تم له الشراء فليس بالشركة لم تلزم الشركة
ولا يجبر لجميع على ذلك وكذلك اذا حضروا ولم يسألوه ان يشركهم
حتى يربح فيبين لم يجبه التعطان يراد ان يلزمهم الشركة
واحتج بانهم لو سألوه ان يشركهم لم يجبه فان ذلك
لا يلزمهم لم ولو سألوه الشركة وهو يسوم فسكت او
قال نعم لزمتهم الشركة وان ابوا ذلك فالصيغة والسوم
فيهم فيهم قال عبد الملك وتغيير ما تلزم فيه الشركة

استشركه

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)